

عنوان البحث باللغة العربية/

الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية: دراسة في ضوء رؤية 2030

عنوان البحث باللغة الإنجليزية/

The Legal Framework for Digital Governance in the Kingdom of Saudi Arabia: A Study in Light of Vision

2030

إعداد الطالب/

نجلاء حمود العتيبي

الرقم الجامعي/

243001951

إشراف/

العام الدراسي

2025

قائمة المحتويات:

3.....	مقدمة:
5.....	مشكلة الدراسة:
6.....	أهمية الدراسة:
9.....	أهداف الدراسة:
11.....	تساؤلات الدراسة:
11.....	فرضيات الدراسة:
12.....	الدراسات السابقة:
14.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
18.....	المنهجية وطرق البحث:
19.....	أدوات الدراسة:
20.....	حدود الدراسة:

مقدمة:

تعتبر الحوكمة الرقمية أحد العناصر الأساسية التي تساهم في تعزيز فعالية الإدارة الحكومية وتطوير الخدمات العامة في العصر الحديث. حيث أصبحت التقنيات الرقمية تمثل حجر الزاوية في تطور الحكومات والمؤسسات الحديثة، حيث تتيح لها توفير خدماتها بشكل أسرع وأكثر شفافية، وتحسن من قدرة المواطنين على التفاعل مع الحكومة. ومن خلال هذه التحولات الرقمية، تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية في تطوير البنية التحتية الرقمية، ورفع كفاءة مؤسساتها الحكومية، وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك في إطار رؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى تحويل المملكة إلى مركز عالمي رائد في مجال الابتكار التقني، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع العام¹.

إن "الحوكمة الرقمية" تُعدّ مفهومًا شاملاً يشمل كيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة لإدارة وتنظيم المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة، وكذلك كيفية تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات في عمليات صنع القرار، والرقابة، والإشراف، وضمان الشفافية والمساءلة في أداء الأجهزة الحكومية. الحوكمة الرقمية تستهدف تحسين الأداء الحكومي، تعزيز الشفافية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية، مما يؤدي إلى تحسين الثقة بين الحكومة والمواطنين.

وفي إطار سعي المملكة إلى تعزيز الحوكمة الرقمية، تأتي رؤية 2030 كمحدد رئيسي لتحقيق هذه الأهداف الطموحة. إذ تسعى المملكة من خلال هذه الرؤية إلى تحقيق تحول رقمي شامل يعزز من كفاءة القطاع العام، ويسهم في تقديم خدمات حكومية متميزة للمواطنين والمقيمين. كما تسعى المملكة إلى ضمان أن تكون التشريعات والسياسات الرقمية متوافقة مع أفضل المعايير الدولية في مجال الحوكمة².

¹ Idzi, F. M. (2022). Digital governance: government strategies that impact public services. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/365417683_Digital_governance_government_strategies_that_impact_public_services

² Grigalashvili, V. (2023). Digital Government and Digital Governance: Grand Concept. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/369464569_Digital_Government_and_Digital_Governance_Grand_Concept

من هنا تنبع أهمية دراسة الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية، حيث يشكل هذا الإطار الأساس الذي تقوم عليه سياسات واستراتيجيات الحكومة الرقمية. وهو ما يستدعي فهمًا معمقًا لدور التشريعات الرقمية في تعزيز الكفاءة والشفافية داخل الأجهزة الحكومية، ودراسة تأثير هذه التشريعات على تطبيق الحكومة الرقمية في مؤسسات الدولة.

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية، وتحليل آثاره في ضوء رؤية 2030. تهدف الدراسة إلى دراسة التشريعات القانونية المتعلقة بالحكومة الرقمية، وكيفية تنظيم هذه التشريعات وتطويرها بما يتماشى مع التحولات الرقمية الحديثة، وكيفية تحقيق التوازن بين التقنية وحماية الحقوق والحريات الفردية. كما تتناول الدراسة التحديات التي قد تواجه المملكة في تطبيق هذا الإطار القانوني بشكل فعال، وكيفية التغلب على هذه التحديات من خلال تطوير بنية قانونية مرنة وقادرة على التكيف مع المستجدات التكنولوجية³.

ولعل أبرز ما يميز الدراسة هو التركيز على الأبعاد القانونية للحكومة الرقمية في المملكة، بحيث تركز على تحليل السياسات والتشريعات، وكذلك القوانين التي تم وضعها لضمان تطبيق هذه السياسات بشكل قانوني ومنظم. وبالإضافة إلى ذلك، تركز الدراسة على مدى قدرة المملكة على تحقيق أهداف رؤية 2030 من خلال هذه الجهود القانونية في الحكومة الرقمية، من خلال دراسة التفاعل بين التشريعات الرقمية والتنفيذ العملي لهذه المبادرات. إن هذه الدراسة تأتي في وقت حساس، حيث تزداد أهمية الحكومة الرقمية في عالمنا المعاصر، وتصبح القوانين والسياسات التي تحكم هذا المجال محط اهتمام بالغ لدى جميع الأطراف، سواء على مستوى الحكومة أو القطاع الخاص أو حتى المواطنين. لذا، فإن الاهتمام بالحكومة الرقمية، وتنظيمها قانونيًا في المملكة، يتطلب دراسة معمقة تهدف إلى تقديم تصورات علمية تؤسس لتطوير هذا القطاع المهم⁴.

³ Alnasser, A. (2024). Navigating Digital Transformation in Alignment with Vision 2030: A Review of Organizational Strategies, Innovations, and Implications in Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/378544191_Navigating_Digital_Transformation_in_Alignment_with_Vision_2030_A_Review_of_Organizational_Strategies_Innovations_and_Implications_in_Saudi_Arabia

⁴ Walter, Y. (2024). Managing the race to the moon: Global policy and governance in Artificial Intelligence regulation—A contemporary overview and an analysis of socioeconomic consequences. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1007/s44163-024-00109-4>

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية في التحديات القانونية التي تواجه المملكة العربية السعودية في تطبيق الحوكمة الرقمية بشكل فعال يتماشى مع رؤية المملكة 2030. ففي ظل التطور التكنولوجي السريع، أصبحت الحاجة إلى إطار قانوني متكامل يتماشى مع هذا التحول الرقمي ضرورة ملحة لضمان إدارة مؤسسات الدولة بشكل شفاف وفعال. إلا أن هذا التحول لا يخلو من تحديات قانونية تتعلق بنقل التشريعات الحالية إلى بيئة رقمية، مما يستدعي وضع قوانين وتشريعات جديدة، أو تعديل القوانين القائمة لتواكب هذا التغيير التكنولوجي السريع.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة في مجال التحول الرقمي، تظل هناك تحديات رئيسية في كيفية تطبيق الحوكمة الرقمية على نحو يتماشى مع المعايير القانونية والأخلاقية المعتمدة دوليًا. فالتحديات تتعلق بالمواءمة بين التطبيقات التقنية الحديثة والأطر القانونية القائمة، إضافة إلى الحاجة إلى ضمان حماية حقوق الأفراد وحياتهم في هذا العالم الرقمي المتسارع. كما تواجه المملكة تحديات في ضمان الشفافية والمساءلة في ظل استخدام التكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن أهمية تحقيق التوازن بين الابتكار الرقمي والحفاظ على الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية⁵.

المشاكل المترتبة على مشكلة الدراسة

1. من أبرز المشكلات التي تترتب على هذه المشكلة الرئيسية هي وجود فجوات تشريعية تتعلق بتنظيم الأنظمة الرقمية في المؤسسات الحكومية. إذ تفتقر بعض القوانين الحالية إلى القدرة على تنظيم عمليات الحوكمة الرقمية بفعالية، مما يعيق قدرة الحكومة على تطبيق التحول الرقمي وفقاً للمعايير العالمية.
2. مع التحول الرقمي، تزايد المخاوف حول كيفية حماية بيانات الأفراد والمواطنين وضمان الخصوصية في ظل الاستخدام الواسع للتقنيات الحديثة. فغياب إطار قانوني محكم لحماية البيانات الشخصية يمكن أن يعرض الأفراد للمخاطر المرتبطة بالتسريب أو الاستغلال غير المشروع للمعلومات.

⁵ Alojail, M. (2023). Critical Success Factors and Challenges in Adopting Digital Transformation in the Saudi Ministry of Education. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/375130974_Critical_Success_Factors_and_Challenges_in_Adopting_Digital_Transformation_in_the_Saudi_Ministry_of_Education

3. تواجه المملكة مشكلة تنسيق التشريعات والسياسات بين مختلف الجهات الحكومية، خاصة مع تزايد عدد المبادرات الرقمية والجهات المعنية بها. هذا يخلق تحدياً في توفير إطار قانوني موحد يعزز التنسيق بين هذه الجهات ويضمن تطبيقاً فعالاً للحكومة الرقمية عبر كافة القطاعات.

4. تواجه المملكة تحدياً في تحديث التشريعات والأنظمة القانونية بشكل مستمر لتواكب التغيرات التكنولوجية المتسارعة. إذ تحتاج المملكة إلى بيئة قانونية مرنة قادرة على التكيف مع التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا والابتكار الرقمي.

5. تطبيق الحوكمة الرقمية يتطلب وجود ضوابط قانونية واضحة تشمل جميع جوانب الحوكمة بدءاً من صنع القرار، مروراً بالرقابة على الأداء الحكومي، وصولاً إلى مساءلة المسؤولين. في غياب هذه الضوابط، يمكن أن يواجه التحول الرقمي صعوبة في تحقيق أهداف الشفافية والمساءلة التي تهدف إليها رؤية 2030.

6. مع تطور التقنيات الرقمية، تزداد التهديدات السيبرانية، مما يستدعي وضع تشريعات قانونية قوية لحماية الأنظمة الرقمية الحكومية من الهجمات الإلكترونية، وضمان أمن البيانات وحمايتها من المخاطر المرتبطة بالعالم الرقمي⁶.

في ضوء هذه المشاكل، يتمثل السؤال الرئيسي لهذه الدراسة في: "كيف يمكن تعزيز الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية بما يتماشى مع رؤية 2030 لضمان تطبيق فعال وأمن للحكومة الرقمية في المؤسسات الحكومية؟"

أهمية الدراسة:

تكتسب دراسة الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية أهمية بالغة في ضوء التحولات الرقمية التي تشهدها المملكة في إطار تنفيذ رؤية 2030. فالتحول الرقمي لم يعد مجرد خيار تقني أو إداري، بل أصبح ضرورة استراتيجية لتطوير الأداء الحكومي وتحسين خدمات الدولة على كافة الأصعدة. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب علمية وعملية، بحيث تساهم في تحقيق فائدة علمية في مجال البحث الأكاديمي، وفي الوقت ذاته توفر

⁶ Rodrigues, R. (2020). Legal and human rights issues of AI: Gaps, challenges and vulnerabilities. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2666659620300056>

حلولاً عملية لتطوير النظام القانوني في المملكة في ضوء التحديات الراهنة والمستقبلية التي تفرضها بيئة التحول الرقمي.

الأهمية العلمية للدراسة

1. تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة القانونية السعودية والعربية بمجموعة من المعارف والأفكار المتعمقة حول العلاقة بين الحوكمة الرقمية والتشريعات القانونية. حيث تُعتبر دراسة الإطار القانوني للحوكمة الرقمية في المملكة مجالاً غير مسبق في الأبحاث الأكاديمية المحلية، إذ لا تزال الدراسات التي تتناول العلاقة بين الحوكمة الرقمية والقانون في البيئة السعودية في مراحلها الأولى. ومن خلال هذه الدراسة، يمكن توفير قاعدة بيانات علمية غنية للباحثين في مجالات الحوكمة الرقمية، التكنولوجيا القانونية، والسياسات العامة.
2. تساعد الدراسة في توضيح التحديات التي يواجهها المحامون، القضاة، والمهنيون القانونيون في السعودية في التعامل مع قضايا الحوكمة الرقمية. كما تقدم تحليلات معمقة حول كيفية تطبيق القوانين الحالية أو تطوير قوانين جديدة بما يتلاءم مع المستجدات التكنولوجية. وبالتالي، يمكن لهذه الدراسة أن تصبح مرجعاً مهماً للباحثين الذين يتعاملون مع قضايا التحول الرقمي في القطاع العام.
3. تهدف الدراسة إلى تطوير مفاهيم قانونية مبتكرة يمكن أن تساهم في تحقيق التوازن بين الابتكار الرقمي وحماية حقوق الأفراد. من خلال هذه الدراسة، يتم فتح أفق لمزيد من البحث حول التشريعات التي يمكن تطويرها أو تعديلها لتمكين المملكة من التعامل بشكل قانوني وآمن مع التطور الرقمي السريع.
4. تقدم الدراسة مقارنة تحليلية للأطر القانونية الدولية المتعلقة بالحوكمة الرقمية، مما يتيح للباحثين في المملكة فهم كيفية تطبيق التجارب الدولية الناجحة، وكيفية مواءمتها مع الواقع السعودي. هذا البحث يساعد في بناء تصورات قانونية مبتكرة تلائم خصائص المملكة الاجتماعية والاقتصادية⁷.

⁷ Taala, W. D. (2019). Impact of Saudi Digital Library (SDL) to Saudi Research Output: A Review.

Retrieved from

https://www.researchgate.net/publication/331934577_Impact_of_Saudi_Digital_Library_SDL_to_Saudi_Research_Output_A_Review

الأهمية العملية للدراسة

1. من أهم الأهداف العملية لهذه الدراسة هو المساهمة في تنفيذ رؤية المملكة 2030 التي تركز بشكل كبير على التحول الرقمي في القطاع العام والخاص. ففهم كيفية بناء الإطار القانوني المناسب للحكومة الرقمية يعد أمرًا حيويًا لضمان أن التحول الرقمي في المملكة لا يتسبب في مشكلات قانونية أو تنظيمية. وعليه، فإن الدراسة تساهم في تحقيق الرؤية من خلال توفير إطار قانوني مرن يعزز من تطبيق المشاريع الرقمية في المملكة.
2. إن الحوكمة الرقمية تُعد أحد الأسس التي من خلالها يمكن تحسين الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي. لذلك، فإن تطوير الإطار القانوني الذي يحكم تطبيق الحوكمة الرقمية يساعد في ضمان توفير بيئة قانونية واضحة للمواطنين، بما يضمن حماية حقوقهم في التعامل مع الحكومة الرقمية. وهذا يساهم في تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، وتحقيق مبدأ الشفافية الذي يركز عليه بشكل كبير برنامج التحول الرقمي.
3. تقدم الدراسة حلولًا عملية للقوانين التي قد تكون عتيقة أو غير متوافقة مع التحديات التكنولوجية المعاصرة. فوجود قوانين مرنة وسريعة التكيف مع التغيرات التكنولوجية يعد من الأسس التي تساهم في ضمان فاعلية الحوكمة الرقمية. كما تساهم الدراسة في تحفيز صانعي السياسات في المملكة لتحديث قوانين حماية البيانات الشخصية، وحقوق الأفراد في البيئة الرقمية.
4. تلعب الدراسة دورًا عمليًا في دعم المؤسسات الحكومية في تحديد كيفية وضع السياسات القانونية التي تدير العمليات الرقمية داخل هذه المؤسسات. من خلال تقديم تحليل مفصل للقوانين المحلية والدولية، تساعد الدراسة في تشكيل فهم أعمق للأطر القانونية التي تضمن تقديم خدمات رقمية بشكل قانوني وآمن. هذا من شأنه أن يساهم في زيادة فعالية التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية ويعزز قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين.
5. في ظل التحول الرقمي، تبرز أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص، وخصوصًا في مجال تطوير الأطر القانونية التي تحكم هذا التحول. الدراسة تساعد على وضع التصورات القانونية التي تساهم في تسهيل التعاون بين هذه القطاعات، من خلال خلق بيئة قانونية تشجع على الابتكار، وتعزز من تحقيق الأهداف المشتركة في تنفيذ الحوكمة الرقمية.

6. التحول الرقمي يفتح المجال لمخاطر تتعلق بالأمن السيبراني وحماية البيانات، وهنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تقديم حلول قانونية للتعامل مع هذه المخاطر، بما يساهم في ضمان بيئة رقمية آمنة للمواطنين. كما تساعد هذه الدراسة في تطوير القوانين المتعلقة بالأمن السيبراني، مما يساهم في تعزيز حماية المعلومات الشخصية والحساسية في العالم الرقمي⁸.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحليل وتقييم الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية، وتقديم رؤى قانونية تساهم في تطوير التشريعات والسياسات المتصلة بالحكومة الرقمية في ضوء رؤية المملكة 2030. تهدف الدراسة إلى فهم التحديات القانونية التي تواجه التحول الرقمي في المملكة وتقديم حلول قانونية لتمكين الجهات الحكومية من تطبيق الحكومة الرقمية بشكل فعال وآمن.

وفيما يلي الأهداف الفرعية المتفرعة من الهدف الرئيسي:

1. تحليل الأطر القانونية الحالية المتعلقة بالحكومة الرقمية

يهدف هذا الهدف إلى دراسة التشريعات القانونية الحالية في المملكة التي تحكم التحول الرقمي وتقييم مدى توافقها مع متطلبات الحكومة الرقمية في العصر الحالي. كما سيتم دراسة مدى ملاءمة هذه الأطر القانونية للتطورات التكنولوجية السريعة التي تشهدها المملكة.

⁸ Alhujaili, R. (2023). E-government implementation's impact on Saudi vision 2030 to become an international logistic center. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/372808825_E-government_implementation's_impact_on_Saudi_vision_2030_to_become_an_international_logistic_center

2. استكشاف التحديات القانونية المتعلقة بالتحول الرقمي

يتضمن هذا الهدف دراسة التحديات القانونية التي قد تعترض تطبيق الحوكمة الرقمية في المملكة، مثل قضايا الخصوصية وحماية البيانات، وأمن المعلومات، وحوكمة استخدام البيانات الحكومية، وكيفية التعامل مع القوانين الدولية في هذا المجال.

3. تحديد دور الحوكمة الرقمية في تحسين الشفافية والمساءلة

يسعى هذا الهدف إلى فهم كيف يمكن أن تسهم الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الأجهزة الحكومية. كما سيتم تحليل كيف يمكن للإطار القانوني أن يدعم هذه المبادئ من خلال توفير بيئة قانونية تسهم في تحسين الأداء الحكومي ورفع مستوى الثقة بين المواطنين والحكومة.

4. مقارنة الإطار القانوني للحوكمة الرقمية في المملكة مع التجارب الدولية :

يهدف هذا الهدف إلى مقارنة الأطر القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية في المملكة مع تلك المتبعة في دول أخرى رائدة في مجال التحول الرقمي. هذا سيمكن الدراسة من تحديد أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها في المملكة.

5. اقتراح توصيات لتطوير التشريعات والسياسات القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية

بناءً على نتائج التحليل والتقييم، يسعى هذا الهدف إلى تقديم توصيات عملية لتطوير وتعديل التشريعات الحالية المتعلقة بالحوكمة الرقمية بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030، ويضمن تحقيق الفعالية والاستدامة في تطبيق هذه الحوكمة في كافة القطاعات الحكومية.

تساؤلات الدراسة:

- السؤال الرئيسي للدراسة:

- كيف يمكن تعزيز الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية بما يتماشى مع رؤية 2030 لضمان تطبيق فعال وآمن للحكومة الرقمية في المؤسسات الحكومية؟

- الأسئلة الفرعية:

1. ما هي الأطر القانونية الحالية التي تحكم الحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية؟
2. ما هي التحديات القانونية التي تواجه المملكة في تطبيق الحكومة الرقمية؟
3. كيف يمكن للحكومة الرقمية أن تسهم في تحسين الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي؟
4. ما هي أفضل التجارب الدولية في الإطار القانوني للحكومة الرقمية التي يمكن الاستفادة منها في المملكة؟
5. ما هي التوصيات اللازمة لتطوير التشريعات والسياسات القانونية المتعلقة بالحكومة الرقمية في ضوء رؤية 2030؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية للدراسة:

- وجود تحديات قانونية كبيرة في تطبيق الحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية، مما يستدعي تطوير إطار قانوني متكامل يتماشى مع رؤية المملكة 2030.

- الفرضيات الفرعية:

1. الأطر القانونية الحالية في المملكة لا تلبى تمامًا احتياجات التحول الرقمي في القطاع الحكومي.
2. توجد فجوات تشريعية في قوانين حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني التي تعيق تطبيق الحكومة الرقمية بشكل آمن وفعال.
3. يمكن للحكومة الرقمية أن تسهم في تحسين مستوى الشفافية والمساءلة في الأجهزة الحكومية من خلال تطوير إطار قانوني مناسب.
4. الدول الرائدة في التحول الرقمي تقدم نماذج قانونية يمكن الاستفادة منها لتطوير الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة.

5. تطوير التشريعات والسياسات القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية في المملكة يساهم في تعزيز تحقيق أهداف

رؤية 2030 في التحول الرقمي.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة⁹ إلى البحث في دور سياسات التعليم في التحول الرقمي في ضوء رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر المعلمين في محافظة القنفذة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع معلمات المدارس في محافظة القنفذة والبالغ عددهن (3544) معلمة، وتم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة تم تطبيقها على عينة عشوائية طبقية تكونت من (380) معلمة. وتوصلت النتائج إلى أن مستوى دور سياسات التعليم في التحول الرقمي في ضوء رؤية المملكة 2030 ككل جاءت مرتفعة، حيث جاء المجال رقم (1) (دور سياسات التعليم في نشر ثقافة التحول الرقمي) في المرتبة الأولى، أما في المرتبة الأخيرة فقد جاء المجال رقم (4) (دور سياسات التعليم في تمويل التحول الرقمي)، وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجال الثاني (دور سياسات التعليم في تصميم البرامج التعليمية الرقمية) والمجال الثالث (دور سياسات التعليم في أعداد الموارد البشرية المؤهلة) والمجال الرابع (دور سياسات التعليم في تمويل التحول الرقمي) تبعاً لمتغير سنوات الخبرة لصالح فئة "من 5 إلى أقل من 10 سنوات"، بينما لم يكن هناك فروق في المجال الأول (دور سياسات التعليم في نشر ثقافة التحول الرقمي) تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، وتوصي الباحثة أنه يجب على المؤسسات التعليمية في المملكة سواء الحكومية أو الخاصة القيام بمتابعة بيئتها الداخلية والخارجية وتقييمها بشكل مستمر أثناء تحولها الرقمي.

إن التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية هو أحد العناصر الأساسية لتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030. وفي هذه الورقة، نؤكد أن حوكمة البيانات تلعب دوراً حيوياً في نجاح هذه الرؤية. ويزداد هذا الدور تأكيداً عند النظر في شهية الدولة للتقنيات الناشئة مثل حلول الحوسبة السحابية. ويُظهر المسح الشامل للأدبيات أن حوكمة البيانات بشكل عام والحوسبة السحابية بشكل أكثر تحديداً لا تزال قيد البحث. وتضع هذه الورقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030 للتحول الرقمي تحت الاختبار. وبدعم من دراسة تجريبية، تقدم هذه الورقة تحذيراً مبكراً من الفشل المحتمل للغاية إذا لم يتم دمج حوكمة البيانات في الرؤية كمحرك للتحول الرقمي. يتم إجراء مسح تجريبي، باستخدام

⁹ العمري، ف. ع. (2023). دور سياسات التعليم في التحول الرقمي في ضوء رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر المعلمين .

39(3). Retrieved from https://journals.ekb.eg/article_297211.html

استبيان ذاتي الإدارة، لاستكشاف وتقييم حالة حوكمة البيانات في المملكة العربية السعودية. وتكشف نتائج الدراسة أنه على الرغم من الاعتراف الواسع بأهمية حوكمة البيانات، وخاصة للحوسبة السحابية، إلا أن هناك إجماعاً على أن هذا المجال في مهبها حقاً وغائب تقريباً عن المنظمات السعودية¹⁰.

إن تبني التقنيات الناشئة يعيد تشكيل العمليات الحكومية. تعمل هذه التقنيات على تعزيز الكفاءة وتقديم الخدمات. تستكشف دراسة¹¹ العوامل الرئيسية المحفزة والعوامل المساعدة والتحديات التي تؤثر على تبني هذه التقنيات في ستة قطاعات حكومية. تم استخدام منهجية دراسة حالة متعددة نوعية، تجمع بين المقابلات مع مديري المشاريع والتحليل الموضوعي لتقارير المشاريع والمنشورات الحكومية ووثائق السياسات. تسلط النتائج الرئيسية الضوء على التوافق الاستراتيجي مع أهداف رؤية السعودية 2030 ومتطلبات الكفاءة التشغيلية وإمكانية الوصول المحسنة كعوامل تمكين أساسية للتبني. ظهرت الأطر التنظيمية والتزام القيادة وجاهزية البنية التحتية كمحفزات حاسمة. وعلى العكس من ذلك، تشمل الحواجز التي تحول دون التبني التعقيدات الفنية في تكامل الأنظمة القديمة وتحديات التشغيل البيئي والقيود المالية ومقاومة المنظمة للتغيير. يساهم هذا البحث في الخطاب حول التحول الرقمي في القطاع الحكومي من خلال تحديد عوامل النجاح الخاصة بالسياق والعقبات النظامية. يقترح توصيات قائمة على الأدلة لصناع السياسات، مع التأكيد على الحاجة إلى نماذج حوكمة تكيفية وتحديث البنية التحتية على مراحل ومبادرات بناء قدرات أصحاب المصلحة. وتهدف المساهمة إلى إعلام استراتيجيات اعتماد التكنولوجيا المستدامة بما يتماشى مع أجندات التنمية الوطنية.

تبحث دراسة¹² في العوامل المؤثرة على مواقف المواطنين تجاه خدمات الحكومة الإلكترونية وتأثيراتها على تبني خدمات الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية. وتسلط الضوء على الدور المعتدل لتحفيز المواطنين في العلاقة بين العوامل المؤثرة على مواقف المواطنين لصالح خدمات الحكومة الإلكترونية وسلوك تبنيها واستخدامها في

¹⁰ Al-Ruithe, M. (2017). Cloud Data Governance In-Light of the Saudi Vision 2030 for Digital TransformationMajid Al-Ruithe; Elhadj Benkhelifa. Retrieved from <https://ieeexplore.ieee.org/abstract/document/8308458>

¹¹ Alshahrani, A. (2025). Adopting Emerging Technologies in Digital Government: A Multi-Case Analysis of Drivers, Enablers, and Challenges in Saudi Arabia. Retrieved from <https://dl.acm.org/doi/abs/10.1145/3719297>

¹² Hasan, A. (2024). Examining the drivers and barriers to adoption of e-government services in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/jidt-09-2023-0019/full/html>

السياق السعودي. وتحلل الدراسة كل من العوامل الدافعة للاعتماد والحواجز التي تعوق ذلك. تم استخدام تصميم بحث وصفي في هذه الدراسة، التي استطلعت آراء 487 مستجيباً من مدينتي جدة والمدينة والمنطقة المحيطة بها. يحدد البحث العوامل الرئيسية، بما في ذلك العوامل الثقافية، والمحو الأمية الرقمية، والسياسة والتدخلات الحكومية، والخصوصية والأمن، والبنية التحتية التقنية، وخدمات الدعم وثقة المواطنين، إلى جانب الحواجز مثل المخاوف بشأن أمن البيانات والمحو الأمية الرقمية. تكشف النتائج عن التفاعل المعقد بين هذه العوامل في تشكيل مواقف المواطنين تجاه خدمات الحكومة الإلكترونية وتأثيراتها على التبني في المملكة العربية السعودية. تشير الدراسة إلى أن دافعية المواطنين نحو خدمات الحكومة الإلكترونية تعمل على تعديل العلاقة بين تبني الخدمات وسلوك الاستخدام. تساهم هذه الدراسة في تقديم رؤى قيمة لصناع السياسات والممارسين من خلال تقديم منظور دقيق حول تبني خدمات الحكومة الإلكترونية في السياق السعودي. كما تعمل على تعزيز فهمنا للعوامل المؤثرة على مواقف المواطنين وتأثيرها على تبني الحكومة الإلكترونية، وتسلط الضوء على أهمية دافعية المواطنين كعامل تعديل في هذه العلاقة.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المنطلقات النظرية التي تشكل الأساس الفلسفي والقانوني لفهم وتحليل موضوع الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030. تتمثل هذه المنطلقات في المفاهيم الأساسية المرتبطة بالحكومة الرقمية، التحول الرقمي، والسياسات القانونية المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى دور هذه المنطلقات في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030. كما تركز هذه المنطلقات على فهم العلاقة بين التقنية والقانون، وعلى كيفية تأثير التحولات التكنولوجية على الأنظمة القانونية والإدارية في المملكة.

1. نظرية الحوكمة الرقمية

تعتبر الحوكمة الرقمية أحد الفروع الحديثة التي تنبثق من مفهوم الحوكمة التقليدية. هذه الحوكمة تتعلق بتنظيم وإدارة المؤسسات من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، وذلك بهدف تحسين العمليات الحكومية، وتعزيز الشفافية، وزيادة الكفاءة، وضمان المساءلة. الحوكمة الرقمية هي وسيلة لإعادة تشكيل العلاقات بين الحكومة والمواطنين، وبين الحكومات والمؤسسات الخاصة، من خلال توظيف الأدوات الرقمية مثل الأنظمة الإلكترونية، البيانات المفتوحة، والتقنيات الحديثة في اتخاذ القرارات.

تستند هذه الدراسة إلى فكرة أن تطبيق الحوكمة الرقمية يتطلب إطارًا قانونيًا متكاملًا يعكس تطور الاستخدام الرقمي للمؤسسات الحكومية، بما يحقق توازنًا بين الابتكار الرقمي وحماية الحقوق القانونية. ويُعد الفهم الصحيح للمفاهيم الأساسية للحوكمة الرقمية خطوة أساسية لضمان تطبيق فعال في المملكة¹³.

2. نظرية التحول الرقمي

التحول الرقمي هو العملية التي تدمج من خلالها التقنيات الرقمية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، مما يؤدي إلى تغييرات جذرية في الطريقة التي تعمل بها المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة. يشمل التحول الرقمي إعادة هيكلة الأنظمة والقوانين، والتفاعل مع المواطنين بشكل جديد من خلال الأنظمة الإلكترونية الحديثة.

المنطلق النظري لهذه الدراسة يعتمد على فكرة أن التحول الرقمي في المملكة يتطلب تحديثًا مستمرًا في التشريعات والقوانين المتعلقة بكيفية إدارة البيانات، والشفافية، وحماية المعلومات الشخصية. التحول الرقمي في المملكة جزء أساسي من رؤية 2030، ومن خلاله يتم تحسين الخدمات الحكومية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يستلزم تكييف الأطر القانونية مع هذه التغييرات التقنية¹⁴.

3. نظرية القوانين الرقمية وحماية البيانات

تعد نظرية القوانين الرقمية جزءًا أساسيًا من المنطلقات النظرية لهذه الدراسة. في العصر الرقمي، يصبح حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني في مقدمة الاهتمامات القانونية، وهذا يتطلب قوانين تشريعية قوية تنظم كيفية جمع، تخزين، ومعالجة البيانات. هذه القوانين تهدف إلى ضمان حقوق الأفراد في مواجهة الاستخدام غير المشروع لبياناتهم من قبل المؤسسات الحكومية أو الخاصة.

¹³ Engvall, T. (2022). Digital Governance as a Scientific Concept. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/358962455_Digital_Governance_as_a_Scientific_Concept

¹⁴ Engvall, T. (2022). Digital Governance as a Scientific Concept. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/358962455_Digital_Governance_as_a_Scientific_Concept

تعتمد الدراسة على هذه النظرية في تحديد كيف يمكن للإطار القانوني السعودي أن يواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة، خاصة فيما يتعلق بحماية الخصوصية. يتطلب ذلك تطوير تشريعات جديدة تكون قادرة على حماية الأفراد من مخاطر الأمان السيبراني، مما يساهم في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين في سياق الحكومة الرقمية¹⁵.

4. نظرية الشفافية والمساءلة في الحوكمة

من الأسس النظرية التي تستند إليها هذه الدراسة هو مفهوم الشفافية والمساءلة في الحوكمة الرقمية. تُعتبر الشفافية أحد العناصر الأساسية لتحقيق الحوكمة الجيدة، وهي تتطلب توافر المعلومات بشكل علني للمواطنين وتمكينهم من مراقبة أداء الأجهزة الحكومية. بينما المساءلة تشير إلى أن المسؤولين الحكوميين يجب أن يكونوا عرضة للمحاسبة على القرارات التي يتخذونها والموارد التي يديرونها.

في إطار الحوكمة الرقمية، يسعى هذا المنطلق النظري إلى فهم كيف يمكن استخدام التكنولوجيا لتوفير مستوى عالٍ من الشفافية، سواء من خلال نشر البيانات الحكومية بشكل مفتوح أو من خلال أنظمة إلكترونية تتيح للمواطنين متابعة أداء الحكومة. تضمن هذه النظرية أن تكون هناك آليات للمساءلة، حيث يستطيع المواطنون من خلال المنصات الرقمية توجيه الأسئلة ومحاسبة المسؤولين عن أدائهم الحكومي¹⁶.

5. نظرية السياسات القانونية الرقمية

نظرية السياسات القانونية الرقمية تُركّز على ضرورة وجود سياسات قانونية متطورة تنظّم العمليات الرقمية داخل المؤسسات الحكومية. هذه السياسات تشمل قوانين حماية البيانات، الأمن السيبراني، والحقوق الرقمية. فكل تحول رقمي يتطلب تحديثًا وتطويرًا في السياسات القانونية لضمان تطبيق هذه التقنيات في بيئة قانونية آمنة وفعالة.

¹⁵ Hoboken, J. v. (2021). Smartphone platforms as privacy regulators. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0267364921000303>

¹⁶ Mabillard, V. (2016). The complex relationship between transparency and accountability: A synthesis and contribution to existing frameworks. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/304070388_The_complex_relationship_between_transparency_and_accountability_A_synthesis_and_contribution_to_existing_frameworks

هذه النظرية تشكل جزءاً أساسياً من المنطلقات النظرية للدراسة، حيث تنطلق من أن السعودية بحاجة إلى تطوير سياسات قانونية تتناسب مع التحديات التكنولوجية الجديدة، وتسهم في تيسير تنفيذ الحوكمة الرقمية على نحو يتوافق مع المعايير الدولية لأمن البيانات وحماية الخصوصية¹⁷.

6. نظرية الفاعلية في تطبيق الحوكمة الرقمية

تعتبر نظرية الفاعلية في تطبيق الحوكمة الرقمية أحد المنطلقات النظرية التي تسعى الدراسة لتسليط الضوء عليها، حيث تركز هذه النظرية على كيفية ضمان تطبيق الحوكمة الرقمية بشكل فعال من خلال الإجراءات القانونية السليمة. تهدف الدراسة إلى تحليل دور الإطار القانوني في تحسين الفاعلية التنظيمية داخل الأجهزة الحكومية، حيث أن الفاعلية لا تتوقف عند مجرد التشريع بل تتعلق بقدرة المؤسسات على تطبيق هذه التشريعات على أرض الواقع، وضمان فعالية استخدامها في تعزيز الخدمات الرقمية للمواطنين.

تتضمن هذه النظرية النظر في كيفية التأكد من أن التشريعات والأنظمة القانونية هي أدوات فعالة لتوجيه وإدارة عمليات الحوكمة الرقمية، وأنها تساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها المملكة في رؤية 2030، مثل تحسين الكفاءة الإدارية، توسيع استخدام التكنولوجيا الرقمية، وضمان الاستخدام الآمن للتقنيات الحديثة¹⁸.

¹⁷ Bradley, A. (2024). Evolving Legal Theory in the Digital Era: Comparative Perspectives on Cyber Law and Its Societal Implications. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/387768799_Evolving_Legal_Theory_in_the_Digital_Era_Comparative_Perspectives_on_Cyber_Law_and_Its_Societal_Implications

¹⁸ حسين، م. س. (2021). E-government Implementation and its Impact on Improving the Governmental Performance With an Application on Telecom Egypt. Retrieved from https://jocu.journals.ekb.eg/article_197524.html

المنهجية وطرق البحث:

تعتبر المنهجية المتبعة في أي دراسة علمية من العناصر الأساسية التي تحدد الطريقة التي سيتم بها جمع وتحليل البيانات والمعلومات لتحقيق أهداف الدراسة بشكل منهجي ودقيق. في هذه الدراسة التي تتناول الإطار القانوني للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030، سيتم اتباع المنهجية الكمية باعتبارها الأنسب لتحليل البيانات الكمية التي تُعنى بتقييم مستوى الفهم والمواقف تجاه موضوع الحكومة الرقمية والإطار القانوني المتعلق بها.

- المنهجية الكمية

المنهجية الكمية هي إحدى المناهج البحثية التي تعتمد على جمع وتحليل البيانات التي يمكن قياسها بشكل رقمي. ومن خلال هذا المنهج، يتم استخدام أدوات كمية لجمع البيانات التي تتعلق بالمفاهيم القانونية والحكومة الرقمية، مثل استبانات أو استقصاءات تشمل أسئلة محددة تدور حول قضايا الحكومة الرقمية، مثل التشريعات الحالية، مدى معرفة الأفراد والقانونيين بتطبيق الحكومة الرقمية، وحجم التحديات التي تواجه المملكة في هذا المجال.

تتميز المنهجية الكمية بأنها توفر بيانات قابلة للتعميم وتقديم نتائج يمكن تحليلها بشكل موضوعي ودقيق. وبهذا الأسلوب يمكن قياس اتجاهات المشاركين في الدراسة تجاه الموضوعات القانونية المتعلقة بالتحول الرقمي في المملكة. كما يُمكن للمنهجية الكمية أن تساعد في تقييم مدى توافق الآراء والمواقف بين مختلف فئات عينة الدراسة، مما يساهم في تقديم نتائج يمكن الاعتماد عليها عند اقتراح حلول وتوصيات لتطوير الإطار القانوني للحكومة الرقمية.

- عينة الدراسة

ستمثل عينة الدراسة في مجموعة من الأفراد الذين لديهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتحول الرقمي والحكومة الرقمية في المملكة، بما في ذلك موظفي القطاع الحكومي المعنيين بتطبيق الحكومة الرقمية، والخبراء القانونيين، والمستشارين في مجالات التحول الرقمي والتكنولوجيا، إضافة إلى بعض المواطنين الذين يواجهون التحديات المتعلقة باستخدام الخدمات الحكومية الرقمية. سيتم اختيار عينة عشوائية من مختلف هذه الفئات لضمان تنوع وجهات النظر والآراء حول الموضوع.

- إجراءات جمع البيانات

سيتم جمع البيانات من خلال توزيع الاستبانة المغلقة عبر الإنترنت أو عن طريق البريد الإلكتروني، لتصل إلى أكبر عدد من المشاركين في العينة المستهدفة. سيتم تحديد فترات زمنية محددة لإجراء الاستطلاع، بحيث يتمكن المشاركون من

تعبئة الاستبانة وفقاً لمواعيد مريحة لهم. كما سيتم توجيه دعوة رسمية للمشاركين تحتوي على شرح مختصر لأهداف الدراسة وأهميتها.

- طرق تحليل البيانات

بعد جمع البيانات باستخدام الاستبانة المغلقة، سيتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، مثل التحليل التكراري والتحليل المتقارن، بهدف تحديد الاتجاهات السائدة والمواقف القانونية المتعلقة بالحوكمة الرقمية. سيتم استخدام برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS أو Excel لتحليل البيانات وتقديم نتائج موثوقة ودقيقة.

- التحليل التكراري: سيتم استخدامه لتحديد التكرار والانتشار للإجابات على الأسئلة المختلفة، مما يساعد في تصنيف نتائج الدراسة بشكل موضوعي. هذا التحليل سيمكن من تحديد الاتجاهات العامة فيما يتعلق بفهم المشاركين للحوكمة الرقمية والإطار القانوني المتعلق بها.

- التحليل المتقارن: سيتم استخدامه لمقارنة ردود الفعل بين مجموعات مختلفة من المشاركين (مثل القانونيين، الخبراء، المواطنين) على القضايا القانونية المرتبطة بالحوكمة الرقمية، وذلك لتحديد التباينات أو التوافقات في الآراء.

كما سيتم استخدام التحليل الوصفي لعرض نتائج الاستبانة بطريقة مبسطة وسهلة الفهم، مما يسهل تفسير البيانات للمهتمين بمسائل الحوكمة الرقمية والإطار القانوني لها.

أدوات الدراسة:

- الاستبانة المغلقة

لجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة، سيتم استخدام أداة الاستبانة المغلقة كأداة رئيسية للتحليل. تُعد الاستبانة المغلقة من الأدوات المفضلة في الدراسات الكمية نظراً لأنها تتيح جمع البيانات بشكل منظم وسهل التحليل. تحتوي الاستبانة المغلقة على أسئلة محددة مع إجابات ثابتة يمكن للمستجيبين اختيار إجابتها من قائمة محددة مسبقاً، مما يُسهل تصنيف البيانات وتحليلها.

في هذه الدراسة، سيتم تصميم الاستبانة بحيث تحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالجوانب القانونية للحوكمة الرقمية، بما في ذلك:

- مستوى الفهم القانوني للمشاركين حول الحوكمة الرقمية.
 - التحديات القانونية التي يواجهها المشاركون في فهم تطبيق الحوكمة الرقمية.
 - تقييم المشاركين للإطار القانوني الحالي في المملكة ودوره في تعزيز الشفافية والمساءلة.
 - آراء المشاركين حول تطور التشريعات والسياسات القانونية الخاصة بالتحول الرقمي.
 - تقييم مدى تأثير التحول الرقمي على تحسين الأداء الحكومي، وحقوق الأفراد.
- يُعتبر استخدام الاستبانة المغلقة مهماً لأنها تتيح جمع البيانات في وقت محدود وتسمح للمشاركين بتقديم إجابات دقيقة وموحدة. كما أنها تساهم في تحليل الأبعاد المختلفة للموضوع بشكل كمي، مما يجعلها أداة فعالة لتقييم المواقف والاتجاهات تجاه موضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

تعد عملية تحديد حدود الدراسة من الجوانب الأساسية التي تؤثر بشكل كبير في تحديد نطاق البحث وطريقة تحقيق الأهداف المرجوة. في دراسة "الإطار القانوني للحوكمة الرقمية في المملكة العربية السعودية: دراسة في ضوء رؤية 2030"، تم تحديد ثلاثة أنواع من الحدود التي تشكل الإطار العام لتوجيه البحث، وهي الحدود البشرية، الزمانية، والمكانية. هذه الحدود تحدد الفئات المستهدفة، الزمن الذي تغطيه الدراسة، والموقع الجغرافي الذي يتم فيه تطبيق البحث.

- الحدود البشرية

الحدود البشرية للدراسة تشير إلى الأفراد الذين سيتم استهدافهم في جمع البيانات وتحليلها. في هذه الدراسة، يتعين على الباحثين تحديد فئات بشرية تمثل الجهات القانونية، الحكومية، وكذلك المواطنين المستفيدين من التحول الرقمي والخدمات الحكومية الرقمية. لذا، تشمل العينة الأساسية للدراسة فئات متنوعة تشمل الخبراء القانونيين، الموظفين الحكوميين، الخبراء التكنولوجيين، والمواطنين الذين يتفاعلون مع هذه الأنظمة الرقمية.

المشاركون في الدراسة سيتم اختيارهم من عدة فئات رئيسية: أولاً، الخبراء القانونيون مثل المحامين والمستشارين القانونيين الذين لديهم دراية بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالحوكمة الرقمية. ثانياً، موظفو الحكومة الذين يعملون في القطاعات الحكومية المعنية بتنفيذ الحوكمة الرقمية مثل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وزارة الاقتصاد، ووزارة الداخلية. ثالثاً، المستفيدون من الخدمات الحكومية الرقمية مثل المواطنين الذين يتعاملون مع الأنظمة

الحكومية الرقمية. وأخيرًا، الخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات الذين يساهمون في تطوير الأنظمة الرقمية وتشغيلها في المؤسسات الحكومية.

تتمثل أهمية الحدود البشرية في ضمان تمثيل مختلف فئات المجتمع المعنية بشكل دقيق، مما يساهم في إثراء نتائج الدراسة بوجهات نظر متنوعة حول التحديات القانونية التي تواجه تطبيق الحوكمة الرقمية في المملكة.

- الحدود الزمانية

الحد الزمني لهذه الدراسة يمثل فترة محددة يتم خلالها جمع وتحليل البيانات، ويعكس الزمن الذي يركز عليه البحث. في هذه الدراسة، سيتم تحديد فترة زمنية تتراوح بين عام 2016 و2025، حيث تُعد هذه الفترة مهمة لأنها تمثل الفترة التي أعقبت إعلان رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية، التي تركز على التحول الرقمي في الحكومة والقطاعات المختلفة.

من خلال تحديد هذه الفترة، تسعى الدراسة إلى تحليل التغيرات القانونية والتشريعية التي تمت في المملكة منذ إعلان رؤية 2030 وحتى الوقت الحالي، ومدى تأثير هذه التشريعات على تطبيق الحوكمة الرقمية. كما ستركز الدراسة على مدى توافق هذه التشريعات مع أهداف رؤية المملكة 2030 في تعزيز الشفافية، المساءلة، وتحسين الخدمات الحكومية من خلال التقنيات الحديثة. ويُعد عام 2025 نقطة محورية لفحص كيف يمكن للحوكمة الرقمية أن تتطور على المدى الطويل بعد التغييرات التي حدثت في السنوات السابقة.

كما يتوقع أن تكون هذه الفترة كافية لتحليل التحديات التي نشأت أثناء تطبيق الحوكمة الرقمية ومواكبة التشريعات للتحولات الرقمية المتسارعة في المملكة، مما يتيح للدراسة فحص مدى نجاح أو فشل هذا التطبيق في تلبية احتياجات رؤية 2030.

- الحدود المكانية

تتعلق الحدود المكانية للدراسة بالموقع الجغرافي الذي سيتم فيه تنفيذ البحث وتحليل البيانات. في هذه الدراسة، سيكون التركيز على المملكة العربية السعودية بشكل رئيسي، باعتبارها الدولة المستهدفة التي تمر بمرحلة تحول رقمي كبيرة في إطار رؤية 2030. كما سيشمل البحث في المقام الأول المدن الكبرى مثل الرياض، جدة، والدمام، التي تحتوي على المؤسسات الحكومية الرئيسية والشركات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات التي تدير أو تساهم في تطوير الحوكمة الرقمية. هذه المدن تعد محاور أساسية في التحول الرقمي في المملكة نظرًا لما تحتويه من مشاريع حكومية رئيسية في هذا المجال.

على الرغم من التركيز على المدن الكبرى، ستكون الدراسة أيضًا شاملة للقطاعات الحكومية الموجودة في المناطق الأقل حضرًا أو المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة. هذه المناطق أيضًا تخضع للتحويلات الرقمية، وهي جزء لا يتجزأ من رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تعميم التحول الرقمي في جميع أنحاء البلاد. من هنا، سيتعين على الباحثين دراسة كيفية تطبيق الحوكمة الرقمية في المناطق الأقل تطورًا رقميًا وتحليل التحديات التي قد تواجهها هذه المناطق مقارنة بالمدن الكبرى.

كما سيُشمل البحث القطاعات الحكومية المختلفة مثل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد، ووزارة المالية، التي تضع سياسات وتنظم أنظمة الحوكمة الرقمية داخل المملكة. هذه الوزارات تعتبر المحركات الرئيسية للحوكمة الرقمية، وبالتالي فإن تحليل أنظمتها القانونية سيكون ذا أهمية بالغة لفهم الإطار القانوني للحوكمة الرقمية في المملكة.